

الفصل الحادى عشر
التعددية المجتمعية

obeikandi.com

الفصل الحادى عشر

التعددية المجتمعية

بادئ ذي بدء ، التعددية الاجتماعية ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة. بل وقبل ذلك وبعده فان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته.

والتعددية تأكيد وإقرار وتسليم لعالم متنوع ومختلف ، وغدت إحدى ثوابت آلية الحياة المعاصرة. وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر ، إلى بلورة الملكية الذاتية والاحترام والتسامح والحوار والمرونة في حوارنا وتعايشنا مع الآخر.

وتعتبر الاختلافات أو المتعددات عن ذواتهما في الهويات الثقافية والبرامج الاقتصادية والاعتقادات الدينية والتجمعات الاثنية والأنظمة السياسية وغيرها ، فلم يعد كافياً تشخيص التعددية وإنما كيفية تجسيدها عملياً باعتبارها حقيقة واقعية حاضراً ، كما كانت في الماضي وستكون في المستقبل. ولا تعني الاختلافات أو التعدديات علامات الفشل أو دلائل الخطأ أو عدم القدرة في الوصول إلى جواب واحد كما يرى البعض. فالسياق التعددي الثقافي ، على سبيل المثال ، هو عنصر ضروري لترجمة القيمة الموضوعية في الواقعين السياسي والأخلاقي ، كما أن السياق التعددي الاقتصادي ، كمثال ثاني ، هو حالة أساسية لإحداث الحركية في الأسواق المحلية والعالمية.

ومما لا شك فيه ، أن التعدد بمعنى "التنوع والاختلاف" ظاهرة في حد

ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. ولا يخفى على احد أن هناك العديد من مناطق العالم عرفت ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة "إثنية، عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية" منذ القدم. إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ مطلع التسعينيات، حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب "الوحدة" من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبخاصة الدول حديثة الاستقلال.

ومن بين الصور والأشكال المختلفة للتعددية. اكتسبت التعددية الاثنية وأيضاً التعددية العرقية، أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصراعات الاثنية والعرقية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم من تحديات لأنماط إدارة التنوعات وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات.

وفي هذه الدراسة سوف تتناول الباحثة ظاهرة التعددية المجتمعية من خلال أربعة مباحث. المبحث الأول: والذي جاء تحت عنوان: مفهوم العرقية، وتتناول فيه الباحثة التعريفات والمفاهيم المختلفة للتعددية، ثم جاء المبحث الثاني والذي جاء تحت عنوان التعددية المجتمعية، وفيه تتحدث الباحثة عن واقع التعددية المجتمعية ونماذج المجتمع التعددي (نموذج الصراع، نموذج التعاون)، ويأتي المبحث الثالث والذي جاء تحت عنوان: التعددية والتنوع الإثني والعرقى، وفيه جاء التعرف على الإثنية والجماعة الإثنية والإثنية المسييسة ثم العرقية والجماعة العرقية، وأخيراً جاء المبحث الرابع تحت عنوان التعددية

الاجتماعية والتعددية السياسية، وفيه تطرقنا إلى التعددية والديمقراطية ثم الديمقراطية التعددية والديمقراطية الليبرالية، ثم آليات تحول المجتمع التعددي إلى مجتمع متجانس ثقافياً.

المبحث الأول

مفهوم التعددية

يعود أصل التعددية للدلالة إلى "عدّ" وتعني حسب وأحصى و" عادةً" معاداداً وعداداً: فاخره في العدد وناهضة في الحرب، و"عدّد" الشيء وأحصاه و"عدّدت" الشيء جعلته ذا عدد "تعدّدت" القوم: عدّ بعضهم بعضاً. "تعدّدت" صار ذا عدد. والعديدة^١: الحصة والنصيب. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.^٢

والواضح من هذه المعاني سالفه الذكر، أن المعنى اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد، وذلك لأن أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء قل أو كثر، بما يعني أن هذا الشيء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلا ما قبل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوي بعض المضامين النفيسة ممثلة في عمليات التفاخر والمعادة التي تتسم بها المجتمعات البشرية التعددية لأسباب عديدة نذكرها فيما بعد.^٣

ولا يختلف الأمر في اللغة الإنجليزية حيث تعني كلمة *Pluralism* أن هناك تعدداً وعدم أحادية في الأصعدة المختلفة.^٤

^١ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ج٢، ط٣، ١٩٨٥، ص ٦٠٨.

^٢ محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ٢٠.

^٣ C.t.Oninons(ed) The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press,Oxford,1956,P1528.

على الصعيد الاصطلاحي، تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية، فيذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني: "تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها".¹

أما معجم المصطلحات السياسية فيعرف التعددية على أنها "من الناحية الاجتماعية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون.

وتعرف الموسوعة البريطانية التعددية بأنها "الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والأقليات العرقية".² وتفترض التعددية "الإعتراف بحقوق الإنسان في المجتمع وبكرامته وبرسالته مثلما تفترض الإقرار بواجباته ومسؤولياته". وعلى ذلك تعتبر التعددية "أحد شروط الممارسة الديمقراطية وبالتالي فهي تتعارض تعارضاً تاماً مع وجود الدولة الشمولية بل تفترض قدراً من الحياد من قبل السلطة العليا - أي الدولة - التي ينبغي أن تحترم القوى والمؤسسات التي تعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد".³

¹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ٣١٧.

² Encyclopedia Britanica, Vol.8, p.51.

كذلك تشير التعددية السياسية إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاوله السلطة.^١

أما قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيعرف التعددية على أنها عبارة عن "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية".^٢

وعلى جانب آخر يشير الدكتور جابر سعيد عوض^٣ إلى مفهوم التعددية بشكل معمق في خمسة أنماط في شرح المفهوم. فهو يعتقد، أولاً، بأنه يعد مفهوماً عاماً قابلاً للتطبيق على كافة المجتمعات والنظم المعاصرة باعتباره تعبيراً عن ظاهرة عامة وشائعة الانتشار. فكل الأنظمة التي يعرفها عالمنا المعاصر هي إلى حد كبير تعددية رغم تباين صورها واختلافها في بعض الأحيان اختلافاً كلياً عن بعضها البعض، ثم يعتقد، ثانياً، أن التعددية مفهوم مطاط، ليس فقط لكونه تعبيراً عن ظاهرة عامة، بل أيضاً لتباين تطبيقاته واستخدامه في كثير من الأحيان للإشارة إلى حالات وأوضاع

^١ فاخر السلطان، التعددية في بعدها السياسية، على الرابط التالي:

http://www.metransparent.com/old/texts/fakher_sultan/fakher_sultan_multipartism_in_politics.htm.

^٢ علي الدين هلال، نيفين عبد المنعم مسعد (محرران): معجم المصطلحات السياسية،

القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠٩.

^٣ سامي ذبيان (محرر)، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ص ١٣٨-١٣٩.

^٤ أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

متناقضة ، الأمر الذي يصعب معه عزل المفهوم عن السياق التاريخي وطبيعة التطور المجتمعي في كل حالة على حدة. وثالثا ، هو مفهوم مركب بوصفه تعبيراً عن ظاهرة متعددة الأبعاد. فهناك التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية السياسية. ورابعا ، هو مفهوم معقد بحكم كونه مركبا ، وإن كان ليس كل تركيب يقود بالضرورة إلى التعقيد ، إلا أن عملية التركيب في الظاهرة التعددية جعلت من المفهوم المعبر عنها مفهوما معقدا ، وذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الطائفية والعرقية والدولة القومية والديموقراطية.. الخ ، ولكون الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصر متشابكة ومتداخلة تتوقف بدورها على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة سواء في ذلك الداخلية أو الخارجية. وأخيرا فإن التعددية ، حسب الدكتور عوض ، مفهوم مراوغ بما يعنيه ذلك من إمكانية استخدامه ، على سبيل المثال ، للإشارة إلى التعددية السياسية كصيغة تهدف بالأساس إلى امتصاص السخط الشعبي ، تماما مثلما يستخدم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناها الشامل بكل ما ترمي إليه من الإقرار بحق كافة القوى في التعبير عن نفسها.

ويعتقد البعض أن التعددية تختلف فيما لو كانت مفهوما ، عنها لو كانت مصطلحا. ويرى البعض في التعددية كمفهوم أنها ترادف التنوع والاختلاف. أما كمصطلح فيعتقد بعض آخر بأنها تمثل النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة بل وطبيعة الإنسان ، ولها ملامح مؤسسية ثابتة مستقر عليها ، وتقترب بتطور اقتصادي واجتماعي محدد ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة ، وتهدف إلى إدارة الصراع الاجتماعي. بمعنى أن التعددية كمصطلح تعبر عن أحد أشكال

الممارسة الديمقراطية. وهذا التمييز بين المفهوم وبين المصطلح تمييز من شأنه أن يعطي ديناميكية للحياة العامة بحيث يفصل ما بين التنوع كأصل طبيعي وفطري في الحياة ولا بد منه، وبين النظام أو الآلية التي يجب أن تدير هذا التنوع.

ومن خلال متابعة الأدبيات المعاصرة التي تناولت مفهوم التعددية تكشف عن تباين واضح في الاتجاهات النظرية للمفهوم، ومن ثم تعدد في التعريف، غير أن هذا التعدد من شأنه أن يمثل ركيزة متنوعة للتعامل في الحياة العامة باعتبار أن حل مشاكل الحياة يجب أن يكون نتاج جهد بشري. فهناك من يرى، كـ "روجيه لابوانت"، أن التعددية توجد حيثما يوجد تنوع أياً كان الشكل الذي يتخذه - ديني أو عقائدي أو فلسفي أو طبقي أو حزبي... الخ - يتمسك به الفرد أو الجماعة. وبهذه الصورة يتغير معنى التعددية بتغير الموضوع ذاته، ومن ثم تكون إيجابية مقبولة أو سلبية مرفوضة، وذلك بسبب اختلاف القيم أو الظروف الاجتماعية موضوع التنوع أو التعدد في كل حالة. فهي حين تتعلق باحترام المعتقدات الدينية أو الأخلاقية لا تضحى فقط مقبولة بل ويجب التأكيد عليها. غير أن النظرة تختلف حينما يتعلق الأمر بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية. وقد تتعلق التعددية، كما يرى "جان إيفز كالفيز"، بمجال القانون والدولة. فالدولة هي التي تسبغ الشرعية وتبررها أو ترفضها وتتحياها جانبا بالنسبة لوضع تعددي معين من خلال التقنين باستخدام الأداة القانونية. وهناك من يرى التعددية، كـ "كرافورد يونغ"، في علاقاتها بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السياسي القائم فيها، والذي يحدد بصورة قاطعة حدود التفاعل، بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل، بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو

اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومفاهيمها السياسية.^١

وهناك التعريف الفلسفي للتعددية، كما يرى "دليلي وأوليري"، الذي يستند أساساً إلى استحالة فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد أو مبدأ واحد. ومن ثم فإن التعددية هنا هي الاعتقاد السائد بأن هناك أو ينبغي أن يكون هناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات. أي أنها على النقيض من الواحدية.^٢

ويعتبر الاقتصادي "فيرنيغال" هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع م.ج. سميث ما بدأه "فيرنيغال" وحاول صياغة نظرية عامة عن "التعددية الثقافية".

قد ركز البعض على أن مفهوم التعددية، مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من لروابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمركز الحكم ويحقق

^١ جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣، ص ٤: ١٥.

^٢ نيفين عبد الخالق، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية واستقرار مستقبلها، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣، ص ٥.

أنظر أيضاً: أحمد ثابت: التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ١٦.

المشاركة في المنافع^١ يمكن إجمال التعريفات المختلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين الأولى: هي التعريفات الشكلية التي حاولت رسم حدود للمفهوم وبيان معالمه بوجه عام وحاولت الربط بينه التعددية والتنوع والاختلاف والربط بين معنى التعددية وبين مجال القانون والدولة، والتفرقة بين الدور التحرري الهادف لتبرير مطالب جماعة معينة في احترام معتقداتها في مواجهة تعسف الجماعات الأخرى، والدور السلبي المستخدم لتبرير الاستغلال والتمييز ضد جماعة معينة دون الجماعات الأخرى. والثانية: التعريفات الموضوعية وهي التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيين أو أكثر. وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجاً وانعكاساً للتعددية الاجتماعية^٢.

وتجدر في هذا السياق التفرقة بين التعدد والاختلاف كمفاهيم، وبين "التعددية" كمصطلح سياسي في علم السياسة الغربي الليبرالي السائد تحديداً؛ فالتعدد - كمفهوم - يرادف التنوع والتفاوت والاختلاف، في حين أن "التعددية" كمصطلح هي نظامٌ سياسيٌ له خلفية تاريخية وفلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان، وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياها ونظامه الاقتصادي.

^١ مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣، ص ٤.

^٢ محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق، مؤسسة موكداني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ٥-٧.

كما أن لذاك النظام ملامح مؤسسية ثابتة متفقاً عليها ، ويقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد ، ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة ، ويهدف إلى إدارة الصراع الاجتماعي الممتد دون مرجعية فكرية واحدة تجمع الأفراد والجماعات ، سوى مبدأ قبول التعدد ذاته وإجراءات إدارته ، مع تنامي الهويات الناشئة والمصطنعة ، وليست المكتسبة في مواجهة مرجعيات سائدة أو تاريخية.

ورغم أن "التعددية" كمصطلح تعبر عن صيغة واحدة فقط هي شكل الممارسة الليبرالية الديمقراطية الحزبية في بعض أوروبا والولايات المتحدة وكندا ، ورغم أن التعددية الحزبية تحديداً هي أحد أنماط التعددية السياسية عامة وليست النمط الأوحده.. فإن كثيراً من الجدل الدائر على الساحة الأكاديمية والفكرية الإسلامية بشأن النظام الإسلامي يدور حول الحزبية ، ومدى موافقتها للمبادئ الإسلامية أو تفضيل فكرة أهل الحل والعقد ، دون بلورتها وتجديدها ، ويصطبغ هذا الجدل بالانقسام السالف الإشارة إليه.

ففي ناحية يقف فريقٌ يؤيد الحزبية ، وآلية الانتخابات التمثيلية ، ويراهم ضمناً لتداول السلطة وعدم الاستبداد ، ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية ، وصيانة للحقوق والحريات العامة.. وإحدى الأدوات التي نجحت في الغرب في ضمان المساواة والحرية والتعبير عن الرأي ، والرقابة على السلطة الحاكمة.

وفي ناحية أخرى يقف فريقٌ يرى الحزبية مدخلاً للفُرقة ، وتحكيمياً للقوى السياسية في مقابل تحكيم الشريعة ، وسبباً لعدم الاستقرار السياسي

في الدولة الإسلامية، ونظاماً غربياً يرتبط بالتجربة التاريخية الغربية، في حين أنه لا يصلح في النظام السياسي الإسلامي¹.

وعليه فإن تحليل مفهوم التعددية يقتضي على نحو ما يرى البعض، ضرورة التعرف على عناصره الأصلية ممثلة في خمسة عناصر هي أساس تكوين الظاهرة التي يعبر عنها وهي " المتعدد " الذي حكمنا عليه بالتعددية والذي هو مناط الإحصاء والحصص. والعنصر الثاني من عناصر التعددية هو المتعدد فيه وهو مناط الحكم على الموضوع الذي يكون التعدد والاختلاف حوله . والمعتمد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التي قادت إلى التعدد وتسببت فيه. والمتعدد له يقصد به بيان الأهداف التي يتمحور حولها التعدد وأدت إلى ترسيخ وجودة وتجسيده كحقيقة اجتماعية. والعنصر الخامس والأخير وهو المعتمد عليه ويشير الإطار الحضاري للتعددية وقد تحدد زمنياً ومكانياً في بيئة معينة.

¹ هبة رءوف عزت، التعددية..معضلة العقل السياسي العربي، على الرابط التالي:
<http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2002/03/article1.shtm>
1

المبحث الثاني التعددية المجتمعية

تتصف المجتمعات التعددية بثلاث مميزات وهي أولاً: تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام، ثانياً: تصنيف اجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغوي أو العرقي، وثالثاً: تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربية واجتماعية واعلامية ودينية وغيرها تتوفر عدة اسس لقياس درجات التعدد في المجتمع، ورابعاً: في المجتمع المتنوع باغلاق، يلد الفرد ويصلي ويدرس ويعاشر ويعمل ويلهو ويشيخ ويدفن في بيئته دون غيرها. أما المجتمعات المنفتحة فهي تتمتع بدرجة عالية من التداخل المصلحي وبدرجة عالية من العضويات المتداخلة *Overlapping Memberships*، أي ان الأفراد هم غالباً اعضاء في عدة منظمات وجمعيات طوعية فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالاً لأنهم مرغمون على التوافق بين عدة مصالح هم أعضاء في مؤسسات لها.

يستنتج من هذه التميزات إن التباينات في المجتمع التعددي هي تباينات متحركة لان العملية الانتخابية وتحولات الرأي العام تؤمن إمكانية الانتقال من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس والتناوب في السلطة. أما التباينات في المجتمع المتعدد أو المتنوع فإنها ليست تباينات في الرأي العام بل تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، ولها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك والثبات دون إن تكون حتماً نزاعية.^١

^١ أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية.. إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في: ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، ٢٤-٢٦/٣/١٩٨٩، ص ٣.

إن المجتمع التعددي هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له. ويعرف البعض المجتمع التعددي على أنه نقيض المجتمع الوطني المنصهر، فهو مجتمع كون من عدة طوائف في إطار سياسي واحد.¹

والمجتمع التعددي وفقاً للصياغة الرئيسية لفيرنيفال " يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشمل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنها جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية". وقد ذهب م.ج.سميث في تطويره لمقولات فيرنيفال إلى مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود العرقية، بل اشترط ضرورة أن تحتوي الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات التعليمية، الدينية، الاقتصادية، والسياسية. بل أكثر من ذلك أن تؤدي الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات وبعضها البعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه.²

* وحدة المجتمع اللبناني على سبيل المثال قائمة على درجة عالية من العضويات المتداخلة لدرجة أن الحواجز الجغرافية مصطنعة بينما الحائط الذي يميز بين القبرصين هو حائط انفصالي. توصلت التجارب السويسرية والهولندية والبلجيكية واليوغسلافية إلى تخطي التصنيفات القنوية.

¹ محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ٣٧٠.

² محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ٢٢.

³ جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ٧-٨.

ويتضح ان التعددية ظاهرة طبيعية لها جوانبها الايجابية بغية التعارف بين البشر عملاً بقوله تعالى " وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا". غير أن ما قد يظهر يتراءى للبعض في ذات الوقت على أنه جوانب سلبية للتعددية بسبب ما تكشف عنه من تنافر واختلاف ليس بهدف التناحر والتصادم بل لتجعل من البشر محل اختيار من الخالق الذي ذكر في محكم آياته "أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً".

ويذهب *John Rex* إلى أن نموذج المجتمع المتعدد يمكن التعرف عليه وفقاً للتمييز بين المجال الخاص والمجال العام وفي هذا الصدد تظهر أربعة احتمالات وهي:

- ١- قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ويشجع على الاختلاف في المجال الخاص والأمور المجتمعية.
- ٢- قد يكون مجتمعاً يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من قبل الجماعات المختلفة.
- ٣- قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ومجبوراً أو مشجعاً على الاتحاد في الممارسات الخاصة أو المجتمعية *Communal*.
- ٤- قد يكون مجتمعاً لدية حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام حتى وإن كان هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات. وتتوافق فكرة المجتمع المتعدد مع المساواة في الفرص وتتنطبق على النوع الأول، والنوع الثاني يمثله النموذج الفرنسي لصهر الأقليات، والنوع الثالث تنضوي تحته كل صور الاستعمار ويمثلة نظام التمييز العنصري في

John Rex, Ethnic Minorities in the Modern nation State, ^١
Macmillan press Ltd, London, 1996, pp. 15-17.

جنوب أفريقيا، والنوع الرابع موجود في الولايات المتحدة وعبر عنه تطبيق الحقوق المدنية.*

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصيح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى. وهو ما يعبر عنه المجتمع الأمريكي على سبيل المثال لا سيما بين المهاجرين البيض القادمين من بلدان شتى نتيجة التثقيف والاستيعاب. وهو ما يطرح رؤية ايجابية ومتفائلة لمجتمع تعددي يقوم على التوازن . غير انه في الوقت نفسه يتضح من الصعوبة بمكان تفهم هذا الوضع فيما يتعلق

بالعلاقة بين الأمريكيين البيض والأمريكيين السود. وهو ما يطرح بدوره رؤية سلبية ومتشائمة لمجتمع تعددي يقوم على الصراع^١ وهذا بدوره يقود إلى الحديث عن نموذج المجتمع التعددي.

* يشير ريكس Rex إلى وجود مجتمعين، **الأول**: مجتمع قديم تربطه فكرة القرابة والنسب التي تحكم كل أنشطة الإنسانية، و**الثاني**: مجتمع حديث يتكون من مجالين هما المجال الخاص والمجال العام. والمجال الخاص يقصد به كل ما يتعلق بالثقافة والأخلاق الشعبية، ويسمح فيه بالخصوصية والتنوع التي تعطي نوعاً من الاستقرار النفسي من خلال الاعتماد الاجتماعي المتبادل، وهي نفسها الفكرة التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة. والمجال الخاص لا يعد شيئاً كمالياً حيث يلعب دوراً في جعل الأفراد اجتماعين يشاركون في المجال العام. والمجال العام يقصد به القانون والاقتصاد والسياسة وتحكمة قواعد ومعايير عامة.

^١ جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ١٩.

نموذج المجتمع التعددي:-

يمكن التمييز بين نموذجين من المجتمعات التعددية هما نموذج الصراع ونموذج التوازن. وتجدر الإشارة إلى أن كل من النموذجين لا يعدو أن يكون تعبير عن نمط مثالي على الأنماط المثالية التي قدمها ماكس فيبر، أي أنها نماذج أو أنماط مجردة وليست وصفاً تجريبياً للعلاقات بين الجماعات.^١

^١ المرجع السابق، ص ٢٠.

مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية^١

وجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها.	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطه بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا، وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي.	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة

^١ المرجع السابق، ص ٢٧.

العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية بحته.	ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية.	
ليس طواعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين.	الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون، والالتزام بالعمل التدريجي.	أساس التكامل
القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة.	التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا.	آلية الحفاظ على النظام
التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفرض التغيرات السياسية والتي تتم دائماً باستخدام العنف.	التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات.	أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة

يعرض الجدول السابق مقارنة بين نموذجي الصراع والتوازن تفيد في التعرف على الفروق الجوهرية بين كل منهما. وما لا شك فيه، أن عملية تحول المجتمعات ذات التعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمعات تتسم بالتجانس الثقافي والاتفاق والرضا أمراً سهلاً أو ميسوراً في كل الأوضاع. غير أن هذه العملية في الوقت نفسه إن لم تكن سهلة وميسورة فهي أيضاً ليست مستحيلة في كل الأوضاع والأحوال.

ولما كانت المجتمعات التعددية التي تتسم بقدر كبير من التمايزات العرقية، اللغوية، الدينية، والمذهبية... الخ. والتي تتميز نتيجة لذلك باحتدام الصراع بين الجماعات الرئيسية المكونة للمجتمع تفرض ضرورة تحولها من نموذج التعددية الصراعية إلى نموذج التعددية المتوازنة بما تمثله من تكامل قومي وقدرة على تحقيق متطلبات التنمية.

المبحث الثالث التعددية والتنوع الإثني والعرفي

أولاً: الإثنية:-

يعتبر فريديريك بارث Frederic Barth من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وأكد Barth أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد^١.

ويستخدم السوسولوجي البريطاني انتوني د. سميث الكلمة الفرنسية: اثنية Ethnic ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز في الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة^٢.

ويعرفها كليفورد غيرتز على أنها "المعطى النابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة وتتبع ممارسات

^١ Fredrik Barth (ed.), Ethnic Groups and Boundaries, Little Brown, Boston, 1969, Pp,9-11.

^٢ مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٢٥٢.

اجتماعية محددة.^١ كما يقول بانيكوس Panikos أن الإثنية Ethnicity مشتقة من كلمة Ethnos والتي تعنى كلمة أمة، وانه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة. وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تشارك نفس خصائص تركيزهم الجغرافي، الزواج من أعضاء جماعتهم، وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل.^٢ من خلال ما سبق يتضح أن مصطلح الإثنية، إنما يشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين وأي سمات أخرى بما فيها الملامح الفيزيائية للمجتمع والدولة مع جماعات أخرى.^٣

١ - الإثنية المسييسة:-

يعرفها انتوني سميث على أنها عبارة عن "جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن" ولديها أيضا إدراك لوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات" ومجموعة من القيم والرموز المشتركة". وهدفها كمجموعة إثنية لها طابع سياسي ويدور حول الدولة وإذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة، الإنتماء للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة،

^١ شفيق الغبرا، "الإثنية المسييسة: الأدبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف ١٩٨٨، ص ٤٤.

^٢ Panikos Panayi, **an Ethnic History Of Europe Since 1945**. longman, London,2000,P101.

^٣ Cyntia H.Enloe, **Varieties Of Ethricity,Ethnic Conflict and Political Development**, (Lamham, Press University of America,1986),Pp15-29.

أو أي مركب من هذه العوامل فإنها كلها حسب سميث شكل من أشكال الإثنية المسيية.^١

وتختلف الإثنية المسيية في مسبباتها كما تختلف في مطالبها وغاياتها وتختلف في حدتها ودرجة احتقانها. فبينما يسعى الأكراد باتجاه الانفصال لا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى تحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة.^٢

٢- الجماعة الإثنية:-

يعرفها اليونسكو على أنها "كل قطاع من المجتمع يتميز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية".^٣

وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة.^٤

ويعرفها Barth على أنها "جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقي الجماعات، ويقوم

^١ شفيق الغبرا، مرجع سابق. ص ٤٨.

^٢ المرجع السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

^٣ UNICCO, **Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique**, Senega RePublique- Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco, 1973, p5.

^٤ Edition, Vol.4, 1992. **The New Encyclopedia Britannic** Chicago: **Encyclopedia Vritannica**, 5TH

هذا التمييز على عدة أسس عرقية ، دينية ، تاريخية هذا بالإضافة إلى وجود وعى بأهداف الجماعة وأيضا وجود اتصال بين أفرادها".¹

ويعرفها شيرميرهورن Schermerhorn على أنها ، عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقية كصورة مصغرة للأخوة الشعبي.²

ويقول هوجس Everett Hughes أن الجماعة الإثنية ليست واحدة ، لأنها قد تتميز بوجود مستوى من الاختلاف الملاحظ أو القابل للقياس عن الجماعات الأخرى: وهى جماعة إثنية لان الناس فيها والأفراد خارجها يعرفون انها واحدة ولان من هم في الداخل والخارج يتحدثون ويشعرون ويتصرفون كما لو كانت جماعة منفصلة ، وهذا يمكن أن يتحقق فقط في رأيه ، إذا وجدت طريقة لاختبار من ينتمي للجماعة ومن لا ينتمي إليها ، أما إذا كان من السهل الاستقالة منها فهي إذا ليست جماعة إثنية حقيقية.³

وقد أطلق العالمان أجوري Aguirre وترنر Turner ، على الجماعة الإثنية مصطلح "الشعوب الفرعية" Subpopulation بدلاً من "الجماعة

1

, P187. bid

Fredrik Barth(ed.),I

² Richard A . Schermerhorn, **Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research**, Random House, New York,1970,Pp12-14.

³ Everett Hughes, on Work, **Race and sociological Imagination**, University of Chicago Press Chicago,1994, P.91.

الإثنية "Ethnic Group"، وعنيا به مجتمعاً يمكن أن يتميز بتاريخه، سلوكه، تنظيماته وثقافته المميزة.

وهناك من يعرفها على أنها عبارة عن جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين كالجنس الفرنسي أو الجنس اليهودي، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعياً على أساس ثقافي^١.

ويعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها عبارة عن جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين، وأي سمات أخرى مميزه بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيائية الجسمانية^٢.

وعليه، فالجماعة الإثنية Ethnic Group هي عبارة عن شعب إثني Ethnic Population يتكون من الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات من قبل الشعب عامة وعادةً من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم على أنها إثنية ذات طابع محدد، تظهر تاريخاً فريداً وكذلك سلوكاً مميزاً وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية وتعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين.

^١ سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢)، ص ٧.

^٢ سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢)، ص ص ٢٣-٢٦.

ثانياً: العرقية Ethnicity والجماعة العرقية Ethnic Group

١- العرقية:-

ويعرف معجم المصباح المنير "العرق" على انه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق،^١ ويذهب معجم الوسيط إلى نفس المعنى حيث يقول أن "العرق" هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك من معانية كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقى لصعوبته.^٢

ويقصد به معجم المنجد "أعرق - أعراقا (عرق الرجل) صار عريقاً في الشرف، والأعراق: هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا" أي أصل منك والجمع عروق وأعراق وهي أصل كل شيء.^٣

ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف "العرق" بأنه "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض إنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة".^٤

ويعرفه دينكن ميشيل على انه اصطلاح "يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، لكنه لا

^١ سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٢٧.

^٢ المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٦١٧ - ٦١٨.

^٣ سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٧.

^٤ على الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، معجم المصطلحات السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات لسياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١٥.

توجد عوامل وراثية تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى".^١ ويذهب قاموس المورد ليعرف "العرق" على انه مصطلح بيولوجي، ولكن مع انتقاله إلى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى تسبب في الخلط والاختلاف حول مضمونه.^٢

٢- الجماعة العرقية:-

هناك اختلاف بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية ولا سيما الأنثروبولوجية منها فيما يتصل بمدلول عبارة الجماعة العرقية Ethnic Group. فثمة من يقول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية Racial Group، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادف لمفهوم الأمة Nation، وذلك فضلاً عن أن فريقاً يعتد به من الباحثين في ضروب الظواهر الاجتماعية لا يرى ثمة تبايناً في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية ولفظة الأقلية Minority، غير أن الخلاف على أشده بين باحثي هذا الفريق لا يصدد تعريف الأقلية فحسب وإنما كذلك بخصوص تسميتها، فثمة من يكتفي بلفظة الأقلية للدلالة عليها، وثمة من يطلق عليها الأقلية القومية National Minority في حين أن ثمة من يستخدم عبارة الأقلية العرقية Ethnic Minority كي يشير إليها.^٣

فتذهب الجمعية الأنثروبولوجية الملكية في بريطانيا لتعرف "المجموعة

^١ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص ١٨٠.

^٢ منير البعلبكي، المورد، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩)، ص ٣٢١.

^٣ احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١)،

العرقية" على أنها "مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية تتميز به عن غيرها من المجموعات".^١

ويعرفها محمود أبو العنين- على أنها " جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد".^٢

^١ عبد السلام إبراهيم بغدادى، مرجع سابق، ص ١٨٠.

^٢ محمود أبو العنين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٢٥ - ٢٧.

المبحث الرابع

التعددية الاجتماعية والتعددية السياسية

يقصد بالتعددية السياسية "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحققها في التعايش، وفي التعبير عن نفسها، وفي المشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعا.

وهذا التعريف يعني:

١- الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة.

٢- احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والالسنه والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ومن ثم الأوليات.

٣- إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب وبالحسنى بشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع، والتعددية السياسية، مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو وثيق الصلة بمصطلح "الديمقراطية" الغربي وإن كان إطاره أمفهمي أوسع^١.

ويقصد بالتعددية السياسية^٢ كما يراها محمد عابد الجابري بأنها "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بها أولا وقبل كل شيء، وجود

^١ أحمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في: ندوه التعددية السياسية في الوطن العربي، ٢٦- ١٩٨٩/٣/٢٨، منتدى الفكر العربي، عمان، ص ص ١-٢.

^٢ ترجع جذور التعددية السياسية إلى الفلسفة السياسية الليبرالية. فلقد أشار الفيلسوف الإنجليزي جون لوك حول الحكومة المدنية في العام ١٦٨٩ إلى أن الدولة ينبغي أن تقوم على الرضا، وأن الحكومة لا ينبغي أن تعتمد على السلطة المطلقة أو الأحادية.

مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه " الحرب " بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية، والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم". أما الدكتور سعد الدين إبراهيم فيعرف التعددية السياسية على أنها " مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها " ¹. بينما عرفتها الدكتورة ثناء فؤاد بأنها " الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات ². وقد أشار هنري كاريل إلى التعددية بقوله أنها " ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها " ³. في حين أفاض وأغنى الدكتور احمد صدقي الديجاني مفهوم التعددية عندما قال أنها " مصطلح يعني أولاً الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة، وبقي ثانياً احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ومن ثم الأولويات وبقي ثالثاً إيجاد صيغ ملائمة

وجاءت أفكار لوك للرد على توماس هوبز الذي أوضح ضرورة منح سلطة مطلقة للحكومة بهدف تجنب الحرب الفوضوية من قبل الكل ضد الكل.

أنظر: فاخر السلطان، مرجع سابق.

¹ رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥، ص ٦٣.

² ثناء فؤاد عبد الله، الحزب والسياسة والديمقراطية، بغداد، مجلة الإسلام والديمقراطية، ع ٣، آب ٢٠٠٣، ص ٤٠.

³ المرجع السابق، ص ٢٣.

للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب^١ .ومن خلال الاستعراض السريع لمجموعة المفاهيم المذكورة أنفا يتبين الآتي :

- ١) التعددية السياسية عنصراً رئيساً من عناصر وجود الديمقراطية في بلد ما .
- ٢) القرارات السياسية التي تتخذ في دولة تتمتع بالتعددية هي قرارات نخب عديدة ومجموعات قيادية متخصصة لا تتخذها نخبة أو فئة واحدة.^{٢*}
- ٣) التعددية السياسية تعني اختلاف في الآراء والطروحات الفكرية واختلاف في المصالح واختلاف في التكوينات الاجتماعية أو الديموغرافية أو الاقتصادية .

ولقد كان للأزمات المتلاحقة في المنطقة العربية أثر فعال في دفع الظاهرة التعددية، أو دفع الحديث عن " التعددية المجتمعية" إلى بؤرة الاهتمام والتركيز، حيث كثرت الدراسات والتحليلات التي تعزو قصور الأنظمة العربية في التعامل مع الأزمة وحيرتها وارتباكها في تفهماها وفي اتخاذ

^١ رياض عزيز هادي، مصدر سابق، ص ٦٤ .

^٢ كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات الكويتية، ١٩٨٥، ص ٦٤ .

* لكي توجد التعددية السياسية في دولة ما لا بد من توافر الآتي :

١. لا بد من وجود نظام قانوني يؤمن للفئات الاجتماعية كافة الحق في التنظيم المستقل والتعبير عن آرائها، وعن ضرورة التسليم بالمطوحات المشروعة لمختلف الفئات الاجتماعية في سعيها السلمي للوصول إلى السلطة السياسية تحت مظلة تنظيم تشريعي يسمح بذلك ويقننه. انظر: محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي : الواقع والتحديات، الرباط، مجلة الوحدة، ع ٩١، المجلس القومي للثقافة العربية، نيسان ١٩٩٢، ص ٨ .
٢. لا بد من وجود تنظيمات وسيطة بين الشعب والحكومة تنظم العملية السياسية مثل الأحزاب السياسية التي أصبحت تمثل ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة لأنها تقوم بمجموعة وظائف مهمة من بينها :

*الوظيفة التنظيمية: من مهام الأحزاب السياسية القيام بتوجيه وتنظيم الأفكار والأمزجة العديدة والمتفرقة، في إطار شامل، بمعنى نقل الآراء المتعددة إلى مستوى الاختيارات الجماعية.

القرارات بشأنها إلى غياب " الديمقراطية " عن هذه الأنظمة، وبدأ الحديث عن ضرورة إحداث نوع من الديمقراطية داخل المنطقة.^١

١- التعددية والديمقراطية:^٢

الديمقراطية هي المصطلح الذي يدل على التعددية والمشاركة في الحضارة الغربية، ويتفرع من مصطلح " الديمقراطية " عدة مصطلحات أخرى ظهرت في الغرب على مدى القرنين الماضيين. فهناك " الديمقراطية السياسية " التي تعني

= * الوظيفة الاتصالية: حيث تقوم بدور قناة الاتصال بين القاعدة والقيادة وبين الحاكم والمحكومين من جهة أخرى. وتعمل على خلق شبكة من الاتصالات بين الجماهير والقيادة بطريقة تمكنها من توليد القوة السياسية لتلك الجماهير من خلال توجيهها وتعبئتها.

أنظر: عبد السلام إبراهيم بخادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣، ص ٢٦٢

* الأحزاب السياسية تلعب دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي، حيث إنها تعمل على تأهيل الناخبين من خلال تطوير الوعي السياسي لهم وتسمح بتعبير أكثر وضوحاً عن الخيارات السياسية من جهة، وتعمل في الوقت نفسه على تأهيل المنتخبين من خلال اختيارها للمرشحين الذين ستجري بينهم المنافسة الانتخابية من جهة أخرى. وبذلك الأحزاب السياسية هنا تلعب دور الوسيط بين الناخبين والممثلين (المنتخبين).

أنظر: مورييس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى)، ترجمة: د. جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٧٥.

* تمارس الأحزاب السياسية وظيفة مهمة جداً ألا وهي تنظيم المشاركة السياسية، من خلال تعبئة الجماهير لاسيما الفقيرة منها، كما تعمل على تمكين الفرد من أن يمارس دوره في إدارة الشؤون العامة قدر الإمكان .

^١ نيفين عبد الخالق مصطفى، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، ص ١.

^٢ مروان دويري، التعددية الثقافية/ القومية: الداخلي (العربي) والخارجي (الدستوري)، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد السابع، تشرين ثاني ٢٠٠٤، ص ص ٤-٥.

بإيجاز "حق الاقتراع العام والري لجميع المواطنين ذكورا وإناثا"،
و"الديمقراطية الاجتماعية" ومعناها "العدالة في تكافؤ الفرص"، و"
الديمقراطية الشعبية" التي أطلقها الشيوعيون على نظم الحكم التي
أقاموها.^١

الديمقراطية* أو "حكم الشعب" يمكن أن تمارس بعدة أشكال من
بينها الشكل التعددي والشكل الليبرالي. الشكل الليبرالي هو الشكل

^١ أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص ص ٣-٤.

يواجه العالم هجمة شرسة باسم الديمقراطية والليبرالية. الولايات المتحدة توظف وسائل
إعلامها والمنظمات الدولية لتطويع أنظمة الحكم في دول عديدة لكي تدور بفلكها، كل هذا تحت
غطاء نشر الديمقراطية والليبرالية. يمكن ملاحظة أكثر من رد عربي على هذه الهجمة: أولا
رد الأنظمة التي تتباين في مدى رضوخها للإملاءات الأمريكية خوفا على بقائها، ثانيا الرد
الإسلامي الذي يطرح الأصولية الإسلامية طريقا لمواجهة الهجمة الأمريكية، ثالثا رد القوى
الديمقراطية التي تدعو إلى تعميق الديمقراطية والحريات محاولة بذلك تحقيق بعض المكاسب
للمواطنين حتى بالاستفادة من الضغط الغربي. أمام الأحادية الغربية الداعية إلى عالم
ديمقراطي ليبرالي يجب أن تتدرج جميع هذه الردود في إطار رد فوقي يدعو إلى تعددية
العالم. من حق شعوب العالم أن تختار نهجها السياسي والاجتماعي والثقافي وأن تختار مسار
تطورها. المسار الفردي الليبرالي الذي سار عليه الغرب وحقق مكاسب علمية وتكنولوجية
واقتصادية هائلة ليس المسار الوحيد أمام الشعوب. تجربة دول جنوب شرق آسيا (كاليابان
وماليزيا والصين وغيرها) تشير أنه بالإمكان تحقيق تطور علمي وتكنولوجي واقتصادي من
خلال مسار ليس فردي ليبرالي بل وبالمحافظة على المبنى الجماعي للمجتمع. ومن جهة
أخرى يجب الانتباه إلى أن قيم الليبرالية والحرة والديمقراطية ليست حيادية في عالم غير
متكافئ من حيث القوة ورأس المال. في هذه الحالة تخدم الحرية الطرف القوي وربما تهدد
الطرف الضعيف الذي يخشى عواقب ممارسة الطرف القوي لحرية. حين تعطى الحرية لمن
يملك طائرات إف ١٦ ولمن يملك الحجر تكون هذه الحرية تهديدا للطرف الضعيف وعندها
ربما يكون من الأفضل للطرف الضعيف أن يتم ضبط هذه الحرية المطلقة. من هنا فقيم
التعددية يجب أن تعلق في العالم على قيم الحرية والديمقراطية الليبرالية.

الأكثر انتشارا في المجتمعات الفردية والتي تتشكل فيها الأحزاب على أساس طبقي أو أيديولوجي كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية والليبرالية والمحافظة والقومية وغيرها، والذي يتم وفقه الحسم بناء على الأغلبية العددية للمواطنين. هنالك بعض الدول واجهت حقوق الأقليات أو القوميات فيها بواسطة انتهاج ديمقراطية تعددية (أو إثنية) كسويسرا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول. في هذه الدول يعترف نظام الدولة بالأقليات القومية والإثنية وحقوقها الجماعية لذلك فهو يعطيها وزنا دستوريا في عملية اتخاذ القرارات للحفاظ على حقوقها رغم كونها أقلية عديدة في الدولة.

لقد جرت محاولات لنقل الديمقراطية الليبرالية إلى مجتمعات جماعية - قبلية عديدة فكانت النتيجة أن تكونت الأحزاب على أساس قبلي (وليس طبقي أو سياسي) وجرى التصويت بشكل قبلي أيضا. في اليمن مثلا، الذي هو مجتمع ذات مبنى قبلي ممأسس ومتجذر لكل قبيلة فيه اقتصادها وجيشها، أقيم برلمان وتشكلت أحزاب كمحاولة لتطبيق الديمقراطية الليبرالية إلا أن هذه العملية لم تفكك القبائل بل حولتها إلى قبائل بلباس أحزاب برلمانية.

حين يكون الاصطفاف الاجتماعي طبقيا كما هو في الغرب تتكون الأحزاب على أساس طبقي - أيديولوجي أما حين يكون الاصطفاف قبليا فتأتي الأحزاب على أساس قبلي.

في لبنان الذي خطى خطوات متقدمة نحو الديمقراطية لم تستطع الأحزاب تفكيك التركيبيبة الطائفية للمجتمع بل تشكلت هذه الأحزاب على أساس طائفي. وفي داخل إسرائيل أيضا يغلب على سلوك المواطنين العرب السياسي الطابع الحمائلي وأحيانا الطائفي خاصة في الانتخابات المحلية. كل

هذه المشاهدات تدل على أن تفهم وظيفة هذه الانتماءات والتعامل معها أمر لا بد منه، وبأنه من غير الممكن وغير المنصف أن نتجاهل أو ننكر وجودها أو أن نتعامل معها على أنها آفة يجب اقتلاعها.

أعتقد أن مصلحتنا الوطنية وحفاظا على هويتنا القومية تحتم علينا قراءة واقعنا الاجتماعي بشكل صحيح وتفهم مبناه الجماعي - القبلي واتخاذ التعددية نهجا وقيما تحافظ على هذا الفسيفساء الاجتماعي تحت مظلة قومية واحدة. التعددية تقبل وتتعامل مع وجود دوائر الانتماءات المختلفة وتزيد من تماسك هذا الفسيفساء في "كل" قومي وتحول دون شرذمته. التعددية تعني إعطاء حيزا للآخر (السياسي والطائفي والحمولي) بداخل الدائرة القومية وتعني أن تحل قيم التقبل والاحترام المتبادل محل قيم التعصب من جهة ونهج الموقف الأحادي الذي يفرض على الجميع من جهة أخرى. هذا يعني أن يتعامل كل حزب سياسي مع الحزب الآخر على أنه حزب يستمد شرعيته بكونه يمثل فئة من فئات شعبنا وعلى أن معاداته تعني معاداة فئة من هذا الشعب. هذا يعني أن تتعامل كل طائفة وكل حمولة مع بقية الطوائف وبقية الحمائل على أنها جزء لا يتجزأ من النسيج القومي يحق له الحظي بحصته وحيزه في الفضاء القومي.

٢- الديمقراطية التعددية والديمقراطية الليبرالية:^١

• التعددية تعترف بالمجموعات: بخلاف الديمقراطية الفردية التي تتعامل مع الناس على أنهم مجموعة أفراد، تعطي التعددية شرعيةً للمجموعات (السياسية والثقافية والعرقية والقبلية والطائفية) ولحقها بالبقاء وممارسة

^١ المرجع السابق، ص ص ٦-٧.

دورها كمجموعة في النظام السياسي للدولة. إنها "اتفاقية تعامل" بين مجموعات وليست بين أفراد مستقلين وغير منتمين.

● التعددية تحفظ حقوق الآخر: التعددية تنطلق من رؤية الذات والآخر في "كل" واحد وتدفع نحو موقف "يعطي" للآخر في نفس الوقت الذي "يأخذ" للذات. أما الديمقراطية الليبرالية فتنتقل من مصالح "الذات" الفردية أو الجماعية أولاً، أما الآخر فليتدبر. لذلك فالتعددية هي آلية وقيمة تحول دون اضطهاد أو استقصاء مجموعات معينة في مجتمعنا.

● التعددية أداة مصالحة وتعايش: الديمقراطية الفردية أداة غلبة (تغليب الأثرية على الأقلية) بينما التعددية أداة مصالحة وتعايش وفسح المجال للآخر لينسجم في فسيفساء المجتمع الواحد ويسهم في إضفاء لون وطعم خاصين. إن فرض الديمقراطية الليبرالية في مجتمع جماعي من شأنه جعل مجموعات الأقلية المبعدة أن تلجأ للسلاح والعنف أو جعل مجموعة السلطة المهدة أن تتراجع عن الديمقراطية (كما حصل في الجزائر مثلاً).

● التعددية فكر ينبذ التعصب: بعكس التعصب القبلي، التعددية فكر وموقف تنتشف فيها الأجيال على أن هنالك أكثر من "صح" واحد وبأن تحقيق الذات الجماعية والفردية يتم بموازاة مع ضمان ذات الآخر وحقوقه الجماعية (أنا وأنت معا).

● التعددية آلية تحريك: التعددية ليست آلية تكريس للوضع القبلي القائم بل هي آلية تفاعل وتحرك تمكن الأفراد والجماعات من التفاعل فيما بينها بشكل صحي وبالتالي الانتقال والتطور دون تغليب طرف على آخر. أعتقد بأن الحوار الاجتماعي الدائر في جو تعددي يسمح بالتغيير والتطور أكثر من الحوار الدائر في أجواء حرب تنفي شرعية الآخر. لذلك فالتعددية

نهجا وموقفا من شأنها أن تدفع ثقافتنا الجماعية إلى الأمام نحو شيء جديد منبثق من ماضيها وتراثها.

٣- آليات تحول المجتمع التعددي إلى مجتمع متجانس ثقافياً

لما كان من الضروري تحقيق الوحدة والتكامل من خلال تحويل المجتمع التعددي إلى مجتمع متجانس ثقافياً يقوم على التعددية السياسية كمطلب ضروري. يصبح من المهم البحث عن آليات هذا التحول، ونعرض لهم بإيجاز في النقاط التالية:

- ١- الإقرار بالتنوع وتبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل.
 - ٢- العمل على تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية.
 - ٣- تقديم فرص متساوية للتعليم والوظائف لكافة الجماعات.
 - ٤- العمل على تحقيق المشاركة لكافة الأفراد والجماعات.
 - ٥- ضرورة الاتجاه إلى الفيدرالية واللامركزية لما يمكن أن تعمل عليه من تدعيم للمشاركة والإسهام في عملية اتخاذ القرار، وتعدد مراكزه.
- ولقد كان للتجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق أثر فعال في دفع الظاهرة التعددية، أو دفع الحديث عن التعددية الاجتماعية" إلى بؤرة الاهتمام

^١ المرجع السابق ص ٣٠:٣٤.

^٢ غدت ماليزيا نموذجاً للمجتمع متعدد الأعراق والأديان. إذ يتكون المجتمع الماليزي من جماعات البوميوترا Bumiputra (مصطلح "البوميوترا" يقصد به أبناء الأرض أو التربة أو أمراء الأرض وذلك لتميز السكان الأصليين وغالبيتهم من المالاي أو الأعراق المرتبطة بهم، وتضم جماعات البوميوترا المالاي، الأورانج أصلي وجماعات السكان الأصليين الأخرى في شبه جزيرة ماليزيا، بالإضافة إلى جماعات السكان الأصليين في شرق ماليزيا في صباح وسارواك) وهم السكان الأصليون للبلاد، وتضم (الأورانج أصلي، والمالاي وجماعات بوميوترا أخرى)، وجماعات من غير البوميوترا Bumiputra Non- والتي تضم

والتركيز. فقد أدى احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر إلى أن تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة. ولهذا أصبح النمو الاقتصادي سريعاً وارتفع نصيب العرقيات أكثر بكثير من ثروة البلاد الاقتصادية الأصلية.

ومما لا شك فيه أن وصفة ماليزيا للتكامل والاندماج الاجتماعي والثقة في والاقتصادي، ليست قاعدة جامدة وسريعة، ولكنها نتيجة لطريقة تجاوب تجاه مواقف معينة. فلو كان الماليزيون جامدين وغير راغبين في القيام بتعديلات لما أصبح كل ذلك التكامل ممكناً.

(الصينيون، الهنود، الأوراسيون Eurasians). والتعدد العرقي في ماليزيا لم يكن مصدراً للصراع، بل العكس، فكلما كان المجتمع متعدداً عرقياً، كلما كان أكثر ميلاً نحو السلام، حيث تتجمع الجماعات العرقية في تحالفات، عبر الروابط العرقية، بهدف الاتحاد على المستوى السياسي في مواجهة الجماعة المسيطرة، بينما يميل المجتمع شديد الانقسام عرقياً إلى الصراع العنيف حيث ينقسم المجتمع إلى جماعتين متواجهتان تعمل كل منهما على القضاء على الآخر بشتى السبل بما في ذلك اللجوء إلى أكثر الطرق الوحشية. وقد حققت ماليزيا في عهد الدكتور محاضير مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من الاختلافات الدينية، العرقية، الثقافية، اللغوية، والنباتات الاقتصادية إلا أنه استطاع نقل ماليزيا من دولة فقيرة تعاني من مشاكل عرقية واجتماعية إلى أفق دولة حديثة، قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو، ديمقراطية، فيها قدر كبير من العدالة.